The North African Journal of Scientific Publishing (NAJSP)
مجلة شمال إفريقيا للنشر العلمي (NAJSP)
EISSN: 2959-4820
Volume 1, Issue 4, October-December 2023, Page No: 318-337
Website: https://najsp.com/index.php/home/index
SJIFactor 2023: 3.733 **معامل التأثير العربي (AIF) 2023: 0.63** **ISI 2023: 0.383**

الأولوية التفضيلية لصيغ التمويل والاستثمار للمصارف الإسلامية بالسوق المصرفي في ليبيا من وجهة نظر متخذ القرار: دراسة حالة لمصرف شمال أفريقيا الرئيسي

د. سالم امحمد كريم *
أستاذ مشارك، قسم التمويل والمصارف، كلية الاقتصاد والتجارة، الجامعة الأسمرية الإسلامية، ليبيا

The Preferential Priority of Financing and Investment Formulas for Islamic Banks in The Banking Market in Libya from The Point of View of The Decision Maker: A Case Study of The North African Bank

Dr. Salem M. Karim *
Finance and Banking Department, Faculty of Economics and Commerce, Alasmarya Islamic University, Libya.

*المؤلف المراسل	d.salemmk@gmail.com	*Corresponding author
تاريخ الاستلام: 2023-10-20	**تاريخ القبول:** 2023-12-10	**تاريخ النشر:** 2023-12-26

الملخص
تناولت هده الدراسة الأولوية التفضيلية التي يعطيها متخذ القرار المصرفي لتوليفة الخدمات المصرفية الإسلامية المقدمة في السوق المصرفي الليبي، وتعكس الأولوية التفضيلية الأهمية النسبية لكل صيغة من صيغ الصيرفة الإسلامية التي يتعامل بها المصرف ضمن سلة خدماته المقدمة للجمهور، ومرد ذلك محاولة التعرف على أهم العوامل التي تؤثر في متخذ القرار المصرفي لتبني خدمة مصرفية على حساب مجموعة أخرى من الخدمات، لتقل بذلك الخيارات أمام الزبون وتفقد المصارف الإسلامية قدرتها التنافسية على جذب العملاء أمام المصارف التقليدية.
وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي بهدف الوصول الي فهم أكثر عمقاً لأسباب عدم التماثل في تفضيل خدمة مصرفية واحدة تسيطر على الأولوية الذهنية لدى متخذ القرار على حساب باقي الخدمات، وقد توصلت الدراسة الي وجود تأثير متفاوت لحزمة خدمات الصيرفة الإسلامية في أولوية التفضيل المصرفي.

الكلمات المفتاحية: الأولوية التفضيلية، صيغ التمويل والاستثمار، خدمات الصيرفة الإسلامية، السوق المصرفي.

Abstract:
This study examined the preferential priority given Libyan banking decision makers to the combination of Islamic banking services provided in the Libyan banking market.
The preferential priority reflects the relative importance of each form of Islamic banking that the bank deals with within its basket of services provided to the public, and this is due to an attempt to identify the most important factors that influence the banking service at the expense of another set of services thus reducing the options for the customer and causing Islamic banks to lose their competitive ability to attract customer compared to traditional banks.

The study relied on the descriptive analytical approach with the aim of reaching a more in-depth understanding of the reasons for the asymmetry in preference for one banking service that dominates the mental priority of the decision maker at the expense of other services.
The study concluded that there is a varying impact of the Islamic banking services package on the priority of preference the banker.

Keywords: The preferential priority, Financial and investment formulas, Islamic banking services, Banking market.

1-1 المقدمة:

يلعب النظام المصـــرفي لأي دولة دوراً محورياً هاماً في تعبئة الموارد وإعادة توجيهها باتجاه الفرص الاســـتثمارية المتاحة وذلك من خلال اللاعبين الأســـاســـيين في النظام، ويختلف اللاعبين في النظام المصـرفي من دولة الي أخرى إلا أن جلها لا يكاد يخرج عن المصـارف التجارية التقليدية والمصـارف المتخصصة الي جانب المصارف الإسلامية ليضاف إليها حديثاً المصارف الشاملة، كل هد التنوع مرده المنافسة للسيطرة على أكبر حصة من السوق المصرفية من خلال تقديم خدمات متميزة تلبي احتياجات العملاء وتشبع رغباتهم، والسوق المصرفي الليبي ليس استثناء فهناك مؤسسات مصرفية متعددة تتنافس فيما بينها للفوز برضـا العملاء من خلال ما تقدمة من خدمات مصـرفية للسـيطرة على أكبر حصـة في السوق.

وفي ليبيا ومع منتصف العقد الأخير من القرن العشرين شهد بداية توجه المصارف نحو تجربة جديدة على السوق المصـرفي الليبي في حينها ألا وهي تقديم خدمات الصـيرفة الإسـلامية، وكانت البداية من خلال نوافذ الصيرفة الإسلامية ضمن المصارف التجارية التقليدية، ومع صدور القانون رقم (1) لسنة 2013م القاضي بمنع المصارف العاملة بالسوق المصرفي الليبي بالتعامل بالفائدة (الربا) أخذاً وعطاءً لتتحول المصارف الي تقديم خدمات مصرفية إسلامية لإشباع حاجات زبائنها المصرفيين من الخدمات المصرفية.

وهنا ظهرت في السوق المصـرفي توليفة جديدة من الخدمات التي تلائم ضـوابط الشـريعة الإسـلامية، وتختلف جذرياً مع الخدمات التقليدية التي اعتادها مقدم الخدمة المصـــرفية والشـــرائح المتنوعة للزبائن، وهو ما خلق نوعاً من التباين والاختلاف في تفضـــيل بعضـــاً من الخدمات الجديدة من قبل مقدم الخدمة (المصـرف) على حسـاب نظيراتها من خدمات الصـيرفة الإسـلامية، هدا التفضـيل جاء على حسـاب الخيارات المتاحة أمام الزبائن وإشباع رغباتهم من الخدمات المصرفية التي تلبي احتياجاتهم من التمويل والاستثمار.

2-1 مشكلة الدراسة:

عند استعراض الدراسات العلمية، والدراسة الفاحصة لواقع خدمات الصيرفة الإسلامية في مجالي التمويل والاستثمار، يمكننا أن نلاحظ وبوضوح كبير عدم التماثل في الأهمية التفضيلية لهده الخدمات لدى مقدميها من المصارف الإسلامية، حيث يتم إعطاء الأولوية شبه المطلقة لصيغة المرابحة مع وزن نسبي ضعيف نسبيا من حيث الحصة المصرفية لباقي الصيغ كالمشاركة والمضاربة والإجارة، ولهدا الاختلال في الأهمية التفضيلية انعكاسات سلبية على القدرة التنافسية للمصارف الإسلامية مع مثيلاتها التقليدية من حيث مرونة البدائل في الخدمات المصرفية، لذلك فإن الدراسة تنظر الي أن هدا الوضع المختل للأهمية النسبية للخدمات المصرفية، يمثل مشكلة تحد من قدرة المصارف الإسلامية على تلبية احتياجات زبائنها، وضرورة البحث في الأسباب أو العوامل التي تؤدي الي اختلال الأولوية التفضيلية لخدمات الصيرفة الإسلامية، والمرجعية في ذلك سبر أفكار وأراء القيادات المصرفية في الإدارة العليا والمسئولة على وضع السياسات والإستراتيجيات الضابطة لعمل الفروع التابعة لها عند تقديم الخدمة المصرفية للزبائن، وتتلخص مشكلة الدراسة في وجود تركيز على صيغة مصرفية إسلامية واحدة على حساب العديد من بدائل صيغ الخدمات المصرفية الأخرى .

ويمكن تلخيص مشكلة الدراسة في شكل التساؤلات التالية:

- ما هي العوامل الكامنة وراء عدم تطبيق صيغ الخدمات المصرفية الإسلامية بشكل عادل ومتوازن من حيث الأهمية التفضيلية لدى واضع السياسات المصرفية في المصارف الليبية؟
- هل تبني تطبيق خدمة مصرفية وبشكل كبير على حساب باقي الصيغ مرده المخاطر المصرفية وعدم مضمونية العائد وفقاً لرؤية متخذ القرار المصرفي؟

1-3 فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية: هناك عدم تماثل في الأهمية التفضيلية لدى القيادات المصرفية بالإدارات العليا في تقديم خدمات الصيرفة الإسلامية بالمصرف محل الدراسة.

الفرضيات الفرعية

1- هناك علاقة ذات دلاله إحصائية بين التمويل بالمرابحة الإسلامية وأهميتها التفضيلية ضمن خيارات الصيرفة الإسلامية لدى العاملين بالمصرف.

2- هناك علاقة ذات دلاله إحصائية بين التمويل بالمشاركة وأهميتها التفضيلية ضمن خيارات الصيرفة الإسلامية لدى العاملين بالمصرف.

3- هناك علاقة ذات دلاله إحصائية بين التمويل بالمضاربة وأهميتها التفضيلية ضمن خيارات الصيرفة الإسلامية لدى العاملين بالمصرف.

4- هناك علاقة ذات دلاله إحصائية بين التمويل بالإجارة وأهميتها التفضيلية ضمن خيارات الصيرفة الإسلامية لدى العاملين بالمصرف.

1-4 أهداف الدراسة:

تهدف هده الدراسة إلى ما يلي:

1- التعرف عن كثب على البيئة الاقتصادية والمصرفية التي تعمل في إطارها المصارف الإسلامية بالسوق الليبي بعد صدور القانون رقم (1) لسنة 2013 بشأن إلغاء التعامل بالفوائد الربوية و جاهزية المصارف والقيادات المصرفية للوفاء بمتطلبات التحول.

2- التعرف على البدائل التمويلية والاستثمارية التي تقدمها المصارف الإسلامية كخدمات مصرفية بديلةً للخدمات المصرفية التقليدية في السوق المصرفي الليبي.

3- تحديد أهم الأسباب الكامنة وراء هيمنة خدمة المرابحة على القدر الأكبر من الأهمية التفضيلية لدى المصارف الإسلامية في ليبيا ضمن توليفة غير عادلة من الخدمات المصرفية الإسلامية التي تقدمها لجمهور العملاء.

4- تحديد الأهمية التفضيلية للخدمات التمويلية متوسطة وطويلة الأجل ووزنها النسبي عند واضعي السياسات ومتخذي القرار المصرفي وواقعية تلبيتها لهدا النوع من الخدمات في السوق المصرفي الليبي.

1-5 أهمية الدراسة:

1- تسليط الضوء على إشكالية الاختلال في الأهمية التفضيلية التي توليها المصارف الإسلامية لتوليفة الخدمات المصرفية التي تقدمها. الفهم الدقيق لآلية عمل المصارف بالصيغ الإسلامية.

2- التعريف بأهم الخدمات المصرفية الإسلامية التي تقدمها المصارف لعملائها في السوق المصرفي الليبي وقدرتها على كسب ثقة العملاء في هدا النموذج الجديد من المؤسسات المصرفية.

3- توضيح رؤية واضعي السياسات ومتخذي القرار المصرفي وراء تفضيل خدمة من خدمات الصيرفة الإسلامية على حساب باقي الخدمات المصرفية لصيغ التمويل والاستثمار الإسلامي.

1- 6 منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي الاستقرائي من خلال دراسة الرسائل والبحوث والأوراق العلمية المتعلقة بموضوع الدراسة وجمع البيانات والمعلومات المتعلقة بموضوعها، كذلك تم تصميم استمارة استبيان وتوزيعها على العينة المستهدفة للبحث من أجل سبر أراء متخذي القرار حول ميولهم التفضيلية تجاه بدائل خدمات الصيرفة الإسلامية، وتحليل بياناتها وفقا للمنهج الوصفي التحليلي بغية الوصول إلى النتائج المرجوة من اجل تشخيص مشكلة الدراسة بشكل علمي رصين وفهم أعمق لها.

1-7 مجتمع وعينة البحث:

يتمثل مجتمع الدراسة في المصارف العاملة بالسوق المصرفي الليبي، وقد تم تحديد واختيار عينة الدراسة في العاملين بالإدارات العليا لمصرف شمال أفريقيا \الفرع الرئيسي، كونهم القائمين على رسم السياسات واتخاذ القرارات بالمصرف محل الدراسة.

1-8 حدود البحث:

تتمثل الحدود المكانية للدراسة بالفرع الرئيسي لمصرف شمال أفريقيا بمدينة طرابلس بينما تتمثل الحدود الزمنية الفترة الزمنية التي تغطيها الدراسة 2022\2023م وهي الفترة التي وزعت خلالها الإستبانة على عينة الدراسة.

1-9 الدراسات السابقة:

دراسة عطيات،2007:

سعى الباحث في هده الدراسة الي التعرف على مدى إمكانية تحول المصارف التقليدية في الأردن الي العمل المصرفي الإسلامي ، ودلك من خلال تسليط الضوء على أهم العوامل المؤثرة في إمكانية تحول المصارف التقليدية في الأردن الي نموذج الصيرفة الإسلامية، وأبرز ما توصلت إليه الدراسة أن الواقع العلمي اثبت نجاح تجربة جميع المصارف التقليدية التي تحولت الي الصيرفة الإسلامية ، كما أن نجاح هده التجربة كان له اثر كبير في دفع المصارف التقليدية في الأردن للتوجه نحو تبني نموذج الصيرفة الإسلامية وتقديم خدمات مصرفية وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية ، كما أوصت الدراسة بضرورة قيام المصارف الإسلامية في الأردن باستحداث أدوات ماليه متطورة ومتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية بهدف إيجاد سوق مالي إسلامي يدعم أداء السوق المصرفي الإسلامي.

دراسة الحمروني، 2013:

بحثت هده الدراسة في مستقبل تحول النظام المصرفي في ليبيا الي نموذج المصارف الإسلامية، ومدى واقعية و مستقبل هدا الطرح، ومن تم تقديم خدمات الصيرفة الإسلامية بما يتلائم مع ضوابط وأحكام الشريعة الإسلامية، وقد استخدمت الدراسة المنهج الكيفي والأسلوب الوثائقي للبحث العلمي، وذلك من أجل إجراء عمليات التحليل والتفسير بهدف الوصول الي نتائج علمية رصينة، ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة هو تعدد دوافع إقدام المصارف التقليدية على التحول الي خدمات الصيرفة الإسلامية، والتي منها تلبية وإشباع حاجات العملاء من خدمات الصيرفة الإسلامية والالتزام بالقانون رقم (1) لسنة 2013 القاضي بمنع التعامل بالفائدة، وقد أوصت الدراسة بضرورة الإستفادة من تجارب الدول السابقة ذات الخبرة في مجال الصيرفة الإسلامية بهدف بلوغ ألأسلمه الحقيقية للنظام المصرفي في ليبيا.

دراسة الجبيري وكريم، 2013:

تناولت الدراسة تجربة نوافذ الصيرفة الإسلامية ضمن المصارف التقليدية الليبية وعلى وجه الخصوص مصرف الجمهورية كونه أول من طبق التجربة وأكبر المصارف التجارية العاملة في ليبيا، وقد سعت الدراسة لتحديد أهم العوامل المؤثرة على نجاح الصيرفة الإسلامية في ليبيا، وكان من أهم النتائج التي

توصلت إليها الدراسة أن البيئة القانونية ذات تأثير موجب على نجاح التجربة ، كما كانت الأولوية للوازع الديني ضمن مجموعة العوامل المشمولة بالدراسة في التأثير على نجاح تجربة نوافذ الصيرفة الإسلامية، وقدمت الدراسة عددا من التوصيات منها ضرورة إطلاع الدولة بمسؤولياتها لتهيئة المناخ المناسب لإنجاح تجربة التحول للصيرفة الإسلامية من خلال تهيئة البيئة القانونية والشرعية بما يتناسب مع التوجه الجديد للسلطات المصرفية في ليبيا.

دراسة الطوقي، 2014م:

جاءت الدراسة لتقديم نظره تحليلية فاحصة لأساليب التمويل والاستثمار من حيث الأهمية بالمصارف الإسلامية اليمنية، والدور الذي تلعبه هده المصارف في تمويل المشروعات وتعبئة الموارد، الي جانب البحث في آليات الحد من مخاطر التمويل اعتماداً على آلية التنويع في سلة استثمارات المصرف، وقد أشارت الدراسة الي ارتفاع مخاطر التمويل في استثمارات المصارف الإسلامية نظراً لتركز عملياتها في خدمة المرابحة، وقد توصلت الدراسة الي مجموعة من الاستنتاجات كان من أهمها سيطرت صيغة المرابحة على ما نسبته 70% من إجمالي موارد المصرف محل الدراسة، وقد أوصت الدراسة بالتوسع التدريجي في تمويل المشروعات عن طريق المشاركة والمضاربة الإستصناع والتمويل ألتأجيري، ليتزامن ذلك مع الحد من الاعتماد المفرط على صيغة المرابحة.

دراسة نعيرات، 2015:

تناولت الدراسة مدى التزام المصارف الفلسطينية بمعايير المرابحة، وبحسب الدراسة فإن صيغة المرابحة هي المهيمنة على الخدمات المصرفية التي تقدمها المصارف الإسلامية بفلسطين، كما أظهرت النتائج أيضاً التزام المصارف المشمولة بالدراسة بالضوابط الشرعية للمرابحة ، مع وجود بعض المخالفات الشرعية في بعض الأحيان، وقد أوصت الدراسة بضرورة التوسع في دراسة الضوابط الشرعية المستمدة من فقه المعاملات، بما يسهم في تصحيح وتصويب أخطاء المصارف الإسلامية المخالفة للضوابط الشرعية أثناء تقديمها لخدمات الصيرفة الإسلامية، ومعالجتها، بما يعزز الثقة والمصداقية لدى جمهور الزبائن المتعاملين مع هده المصارف.

دراسة الصقع والثائب، 2017:

حاولت هده الدراسة تسليط الضوء على معوقات تطبيق الصيرفة الإسلامية من قبل المصارف التجارية في ليبيا بتبني وجهة نظر الموظف المصرفي، وكانت من أبرز المعوقات التي شملتها الدراسة بالتحليل والتقييم من حيث مستوى الأثر كعوامل قد تعيق تطبيق خدمات الصيرفة الإسلامية، العوامل الإدارية والفنية والشرعية وكذلك القانونية، وقد توصلت الدراسة الي مجموعة من الاستنتاجات من أبرزها أن العوامل التي خضعت للدراسة والتحليل اتضح أنها تلعب دور المعوق بنسب متفاوتة ، وتحد من تطبيق فكرة الصيرفة الإسلامية في المصارف التجارية الليبية بالشكل المطلوب، وقد أوصت الدراسة بضرورة تأهيل البيئة القانونية والتشريعات السارية بما يخدم التحول نحو الخدمات المصرفية الإسلامية، وتدريب وتطوير كوادر اللجنة الفقهية بما يخدم الاتجاه نحو فهم أعمق لطبيعة العمل المصرفي الإسلامي وما ينظمه من أراء فقهيه.

دراسة الحجاجي والزغداني، 2017:

وقد تناولت الدراسة أبرز الإشكاليات التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي في ليبيا عموماً ومصرف الجمهورية على وجه الخصوص، وشملت الدراسة عدداً من المتغيرات كتعدد الآراء الفقهية، حداثة التجربة وهيمنة صيغة المرابحة على الخدمات المصرفية المقدمة، ومحدودية الفرص الاستثمارية، وكل هده المتغيرات أثبتت النتائج الإحصائية أنها تمثل إشكاليات بمستوى تأثيرات مختلفة تواجه العمل المصرفي الإسلامي في ليبيا، وقدمت الدراسة عدداً من التوصيات من أهمها ضرورة قيام المصرف المركزي بتوجيه المصارف الإسلامية العاملة في السوق المصرفي الليبي نحو تنويع أدوات التمويل المقدمة لتشمل المشاركة والمضاربة والإجارة و الإستصناع عوضاً على التركيز على صيغة المرابحة فقط.

دراسة خيره، 2018:
انتهجت الدراسة الأسلوب التحليلي للوقوف على نقاط القوه ومكامن الضعف وسبل معالجة القصور الذي يكتنف تطبيق صيغ التمويل الإسلامي، ببنك البركة الإسلامي في الجزائر، ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة تفضيل المصرف الإسلامي محل الدراسة للتعامل بصيغة المرابحة لوضوح العائد ومضمونيته، كما أظهرت الدراسة محدودية تعامل المصرف بصيغتي المضاربة والتمويل في مجال التمويل والاستثمار، وأرجعت ذلك لارتفاع مخاطرهما وعدم مضمونية العائد، وأوصت الدراسة بضرورة دفع المصارف الإسلامية وتشجيعها على تنويع خدماتها المصرفية لتشمل المشاركة والمشاركة المنتهية بالتمليك والمضاربة وكذلك الإجارة و الإستصناع.

دراسة ابراهيم، 2021:
هدفت الدراسة لتقييم أهمية المصارف الإسلامية ودورها في عمليات التمويل والاستثمار في مصر، وأظهرت الدراسة قدرة المصارف الإسلامية ونجاحها في تعبئة المدخرات في مصر إلا أنها متحفظة تجاه التوسع في تمويل المشروعات ذات رأس المال المغامر، وقد أوصت الدراسة بضرورة التوسع في تجربة المصارف الإسلامية، الي جانب ضرورة تمويل هده المصارف للمشروعات التنموية التي تكتنفها المخاطر بصيغة التمويل بالمشاركة.

نموذج الدراسة:

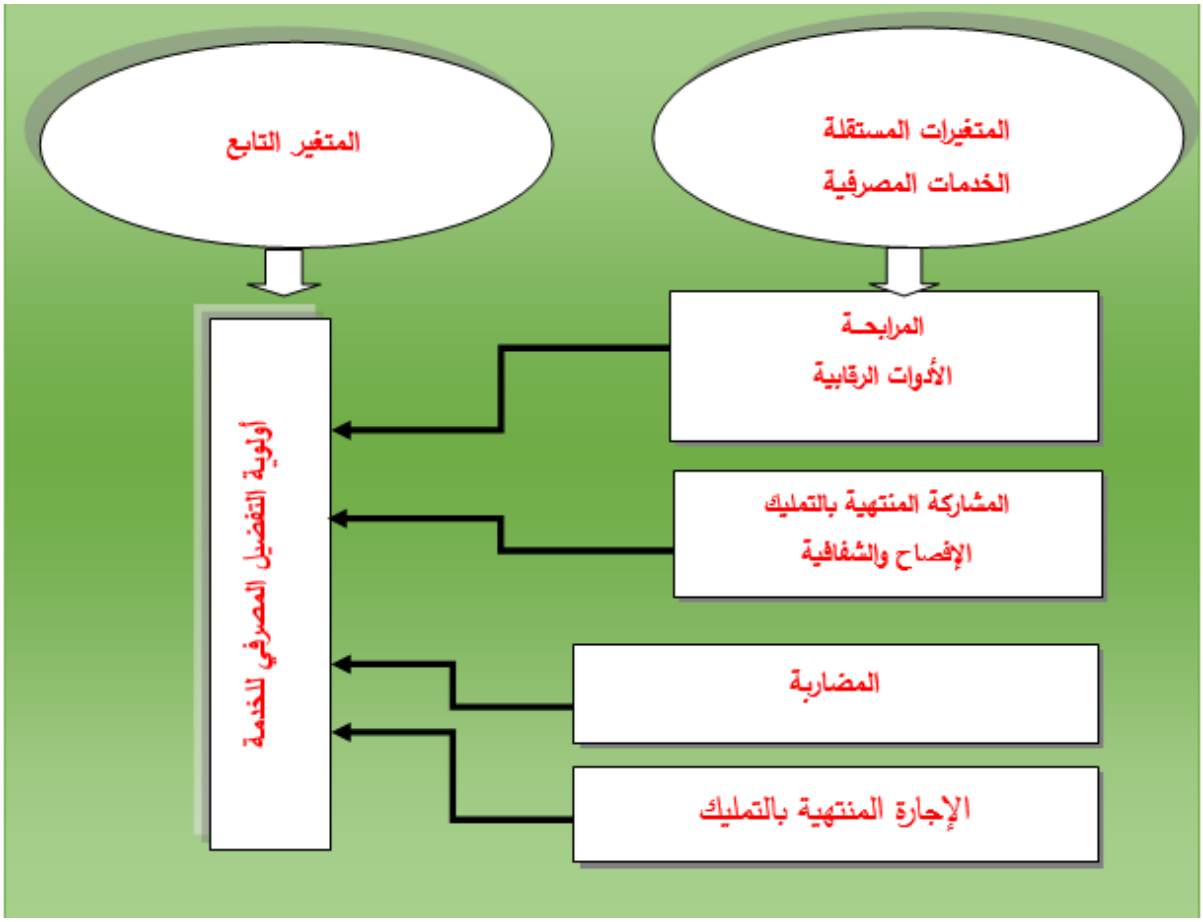

مصدر نموذج الدراسة: تصميم الباحث اعتمادًا على عدد من الدراسات السابقة.

2. الخدمات المصرفية التي يقدمها المصرف الإسلامي:

وهي أساليب التمويل والاستثمار لدى المصارف الإسلامية:

1\ المرابحة: وهي صيغة إسلامية تعني بيع الأصل بمثل ثمن الشراء مع زيادة ربح معلوم، مثل دينار أو نسبة مئوية محدده من الثمن الأصلي له، أو ما شابه ذلك والمرابحة في المصرف هي تقديم طلب للمصرف على أن يقوم بشراء سلعه معينه وبيعها للعميل مقابل ربح محدد.

2\ المشاركة: يقصد بها شركة الأموال وهي أي عقد ينشأ بين شخصين أو مجموعة أفراد في رأس المال بهدف تأسيس مشروع أو شركة أو مزاولة أنشطة تجاريه تدر الربح، والمشاركة في المصرف عبارة عن صيغه متوافقة مع الضوابط الشرعية تشترك فيها عدة أطراف مع المصرف وتهدف إلى تحقيق أرباح من وراء المشاركة بالمال.

3 المضاربة: هي عقد بين طرفين أو أكثر يقدم أحداهما المال والأخر يشارك بجهده على أن يتفق على نصيب كل طرف من الأطراف بالربح بنسبة معلومة من الإيراد.

4 الإجارة: وعلى أساس هذه الصيغة يقوم المصرف بشراء المعدات أو أنشاء المبنى ويطرح للبيع بسعر محدد على أن يتفقوا ألا تنقل الملكية مباشره ألا عند سداد كامل الأقساط.

وهذا الجدول يبين حجم التركيز على صيغة المرابحة حيث استحوذت على حصة الأسد قياساً بباقي خدمات الصيرفة الإسلامية في مجالي التمويل والاستثمار:(الوادي ،2010، 45)

السنة	المرابحة	المشاركة	المضاربة	الإجارة	أخرى
1994	41.54	8.17	12.56	8.70	26.79
1995	45.58	8.72	15.25	9.72	21.06
1996	40.30	7.20	12.70	11.50	28.30
1997	37.00	19.00	6.00	9.00	29.00

المصدر: الاتحاد الدولي للمصارف الإسلامية 1997

3. الجانب العملي

3-1 نبذة مختصرة عن مصرف شمال أفريقيا الرئيسي:

تأسس المصرف الأهلي (شمال أفريقيا) سنة 1997م ليصبح بذلك أحد المصارف العاملة في السوق المصرفي الليبي، وقد افتتح عدداً من الفروع المصرفية الأهلية بأغلب المدن والمناطق في ليبيا لتقديم الخدمات المصرفية المختلفة، هدا وقد تم تغير اسم المصرف الأهلي إلى مصرف شمال أفريقيا. ويظم المصرف سبعة أقسام رئيسية هي: قسم الخزينة، قسم الحسابات الجارية، قسم المحاسبة، قسم الائتمان، قسم المرابحة، قسم الاعتمادات، قسم الحوالات الخارجية والخدمات الالكترونية ، هدا ويتولى المصرف تقديم حزمة من الخدمات المصرفية كفتح الحسابات الجارية، حسابات التوفير، بالإضافة للخدمات الالكترونية بما فيها بطاقات السحب الذاتي وخدمات المصرف عبر الهاتف النقال، كما يقوم بمنح الائتمان على هيئة عقود عقارية تجارية وتسهيلات ائتمانية وفتح الاعتمادات المستندية ومنح القروض الاجتماعية على هيئة سلف، ويبلغ رأس مال المصرف 350 مليون بعد تغيير أسمه وهو بذلك يعتبر ثالث اكبر مصرف في ليبيا من حيث حجم رأس المال. (موقع المصرف https://nab.ly).

3-2 الإجراءات المنهجية للدراسة:

تم استخدم المنهج الوصفي التحليلي وهو أحد مناهج البحث العلمي المعمول بها في المجال البحثي، بهدف تقديم رؤية تحليليه لتقييم واقع " خدمات الصيرفة الإسلامية" التي يقدمها مصرف شمال أفريقيا، وهدا المنهج يرتكز على المقارنة والتفسير والتقييم أملاً في الوصول إلى تعميمات ذات معنى، وفهم أعمق لموضوع الدراسة.

مجتمع وعينة البحث:

نظراً لأن المستهدف في هذه الدراسة هم العاملين بالإدارة العامة لمصرف شمال أفريقيا الرئيسي – طرابلس استنادا لدورهم الرئيسي والمحوري في رسم السياسات العامة للمصرف، في ضوء البيئة التنافسية للعمل المصرفي، ومن تم وضع إستراتيجية لتنفيذ هذه السياسات بغية بلوغ الأهداف الموضوعة من قبل الجمعية العمومية للمصرف، فقد قام الباحث بتوزيع (40) استمارة استبيان على المستهدفين، وكان عدد الاستمارات المسترجعة (35) استمارة استبيان بعد تعبئتها واستكمالها من أفراد عينة البحث، والجدول التالي يوضح عينة البحث:

جدول رقم (1): يبين عدد الاستبيانات الموزعة والفاقد منها والصالحة للتحليل

الاستمارات الموزعة	الفاقد منها	المتحصل عليها	المستبعد	الخاضع للدراسة	نسبة الاستجابة %
40	5	35	0	35	%88

أداة البحث:

تتكون استمارة الاستبيان من قسمين رئيسيين هما:

القسم الأول: عبارة عن السمات الشخصية للمستجيب (العمر، الجنس، المؤهل العلمي، المستوى الوظيفي، الدخل الشهري).

القسم الثاني: يتكون من متغيرات الدراسة وهي:

1- المتغير التابع: أولوية التفضيل المصرفي، ويشتمل على (7) فقرات.
2- المتغير المستقل: المرابحة، ويشتمل على (5) فقرات.
3- المتغير المستقل: المشاركة المنتهية بالتمليك، ويشتمل على (5) فقرات.
4- المتغير المستقل: المضاربة، ويشتمل على (5) فقرات.
5- المتغير المستقل: الإجازة المنتهية بالتمليك، ويشتمل على (5) فقرات.

وقد تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي لقياس استجابات المبحوثين لفقرات الاستبيان حسب الجدول التالي:

جدول رقم (2): يبين درجات مقياس ليكرت

الاستجابة	أعترض بشده	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بقوة
الدرجة	1	2	3	4	5

ثبات الاستبانة:

ويعني قدرة الاستبانة المصممة من قبل الباحث على إعطاء ذات النتائج أو شبه متطابقة إذا ما أعيد توزيعها أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط، وقد تحقق الباحث من ثبات استمارة الاستبيان الخاصة بهذه الدراسة بواسطة اختبار معامل ألف كرونباخ وذلك كما يلي:

معامل ألفا كرونباخ:

اختبار ألفا كرونباخ (α) من الاختبارات الإحصائية لقياس درجة الصدق والثبات عند إخضاع بيانات استمارة الاستبيان الموزعة على عينة الدراسة للتحليل، وقبل الاستمرار قي إجراء الاختبارات الإحصائية التي يرغب في تنفيذها الباحث يتم التأكد أولا من درجة الثبات والمصداقية باستخدام اختبار ألفا كرونباخ (α) وهو اختبار يبين مدى مصداقية وثبات إجابات مفردات العينة على أسئلة استمارة الاستبيان:

$$\alpha = \frac{K}{K-1}\left(1-\frac{\sum S_i^2}{S_T^2}\right)$$

حيث: K عدد الأسئلة في الاستبيان.

$\sum S_i^2$: مجموع تباينات العناصر.

S_T^2 : تباين الدرجة الكلية.

ومعامل ألفا تكون قيمته من (0 إلى 1) ويظهر درجة الارتباط بين متغيرات الدراسة طبقاً لإجابات مفردات العينة ، فعند قيمة (0) لمعامل ألفا، ما يعني دلالة عدم وجود ارتباط مطلق ما بين إجابات مفردات العينة ، أما عند قيمة (1) لمعامل ألفا فإن هدا يعني وجود درجة ارتباط تام بين إجابات مفردات العينة ، وتعتبر (0.60) أصغر قيمة مقبولة لمعامل (α)، وأفضل قيمة تتراوح بين (0.70 إلى 0.80) وكلما زادت قيمته المعامل عن 0.80 ذل ذلك علة قوة درجة الثبات والمصداقية، وقد استخدم الباحث اختبار ألفا كرونباخ لقياس درجة ثبات الإستبانة ، وجاءت النتائج كما هي مبينة في الجدول (3).

جدول رقم (3): يبين نتائج اختبار ألفا كرونباخ لقياس ثبات استبيان البحث

م	الفقرة	معامل ألفا كرونباخ
1	أولوية التفضيل المصرفي	0.70
2	المرابحة	0.69
3	المشاركة المنتهية بالتمليك	0.71
4	المضاربة	0.77
5	الإجازة المنتهية بالتمليك	0.68
6	جميع فقرات استمارة الاستبيان	0.79

وتظهر النتائج بالجدول السابق أن قيمة معامل ألفا كرونباخ كانت مرتفعة عند مستوى (0.79) لجميع فقرات الإستبانة، وهي قيمة مرتفعة نسبياً ما يعزز درجة المصداقية للنتائج المستقاة من تحليل الإستبانة, وبذلك فإن استمارة الاستبيان في صورتها النهائية أثبتت جدواها وفاعليتها كأداة لجمع البيانات القابلة للقياس والتحليل، مما يجعلها ذات ثقة وصالحة لاستنباط النتائج و قادرة على الإجابة عن تساؤلات الدراسة واختبار فرضياتها.

الأساليب الإحصائية المستخدمة في البحث:

تم تفريغ وتحليل استمارة الاستبيان من خلال الحزمة الإحصائية Statistical Package for the Social Science (SPSS) ، ومن الأدوات والمقاييس الإحصائية المستخدمة ما يلي :

1) النسب المئوية والتكرارات والمتوسط الحسابي والمتوسط الحسابي النسبي: تستخدم هذه الحزمة من الاختبارات لمعرفة درجة تكرار فئات أحد متغيرات الدراسة، مما يساعد الباحث في وصف عينة الدراسة.
2) اختبار ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) ويقيس مستوى ثبات فقرات الاستبانة ودرجة مصداقيته.
3) اختبار معامل ارتباط بيرسون، وهو اختبار يقيس علاقة الارتباط ودرجتها بين متغيرات الدراسة بعضها البعض.
4) تحليل الانحدار الخطي البسيط.

3-3 تحليل واختبار الفرضيات:

أولاً: الوصف الإحصائي وفق الخصائص والسمات الشخصية لعينة الدراسة:

وهدا توضيح لعينة الدراسة وفقاً هذه الخصائص والسمات.

توزيع أفراد العينة حسب متغير العمر:

يبين الشكل رقم (1) أن ما نسبته 40% من أفراد العينة تتراوح أعمارهم من 26سنة إلى 35 سنة، وأن 22.9% تتراوح أعمارهم من 18 سنة إلى 25 سنة، وأن 17.1% من المستهدفين أعمارهم من 36 سنة إلى 45 ستة في حين أن 14.3% أعمارهم من 46 سنة إلى 55 سنة بينما كان 5.7% فقط منهم أعمارهم أكبر من 56 سنة.

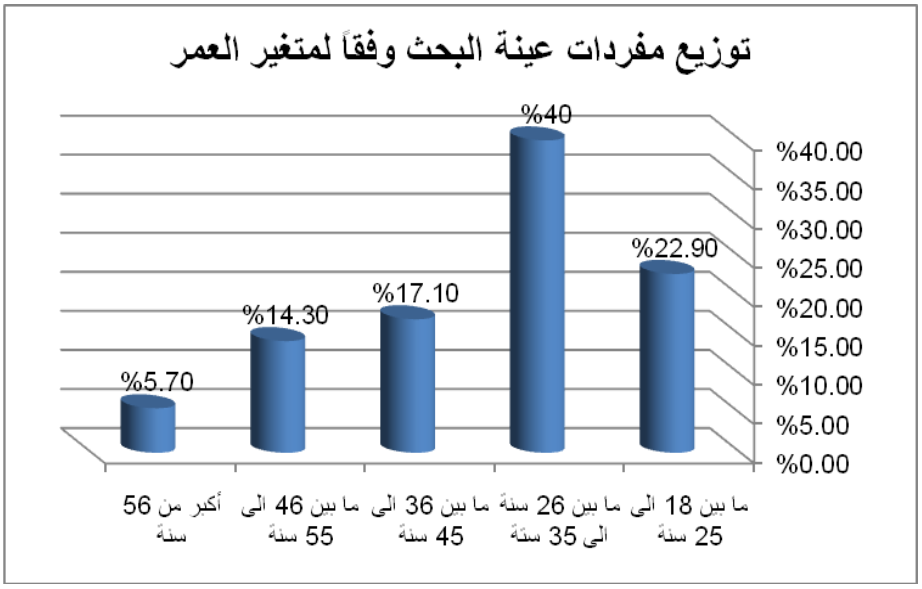

الشكل رقم (1): يبين التمثيل البياني لمفردات العينة حسب العمر.

توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس:

من الشكل رقم (2) يتضح بأن 65.7% من إفراد عينة البحث كانوا ذكورا بينما 34.3% كانوا إناثاً.

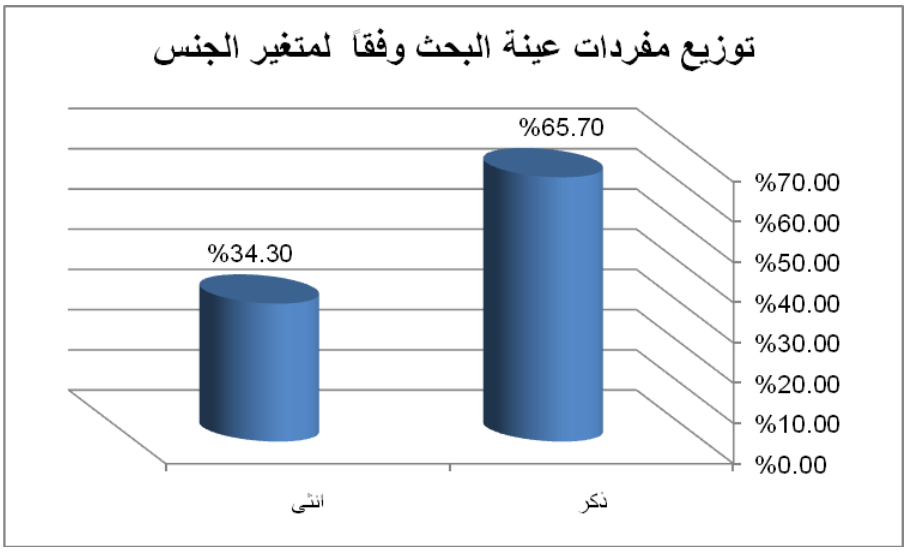

الشكل رقم (2): يبين التمثيل البياني لمفردات العينة حسب الجنس.

توزيع أفراد العينة حسب متغير المؤهل العلمي:

من الشكل رقم (3) يتضح بأن حوالي68.6% من أفراد عينة الدراسة من ذوي المؤهل العلمي الدبلوم العالي أو بكالوريوس وأن حوالي 17.1% من الموظفين هم من حملة الماجستير بينما 14.3% شهادة الثانوية أو ما يعادلها.

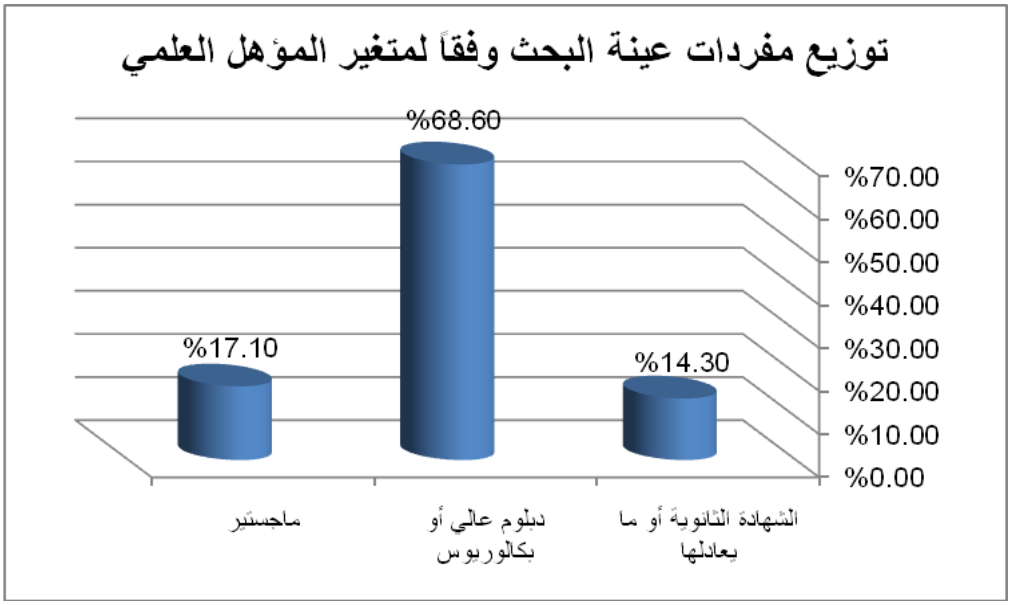

الشكل رقم (3): يبين التمثيل البياني لمفردات العينة حسب المؤهل العلمي.

توزيع أفراد العينة حسب المستوى الوظيفي:

يظهر من الشكل رقم (4) أن الموظفين يمثلون 60% من أفراد عينة الدراسة، وأن 25.7% من مفردات العينة يتولون منصب رئيس قسم، وأن حوالي 11.4% يشغلون وظيفة مدير إدارة، بينما 2.9% فقط تمثل حصة مدير أو عضو مجلس إدارة من حجم عينة الدراسة.

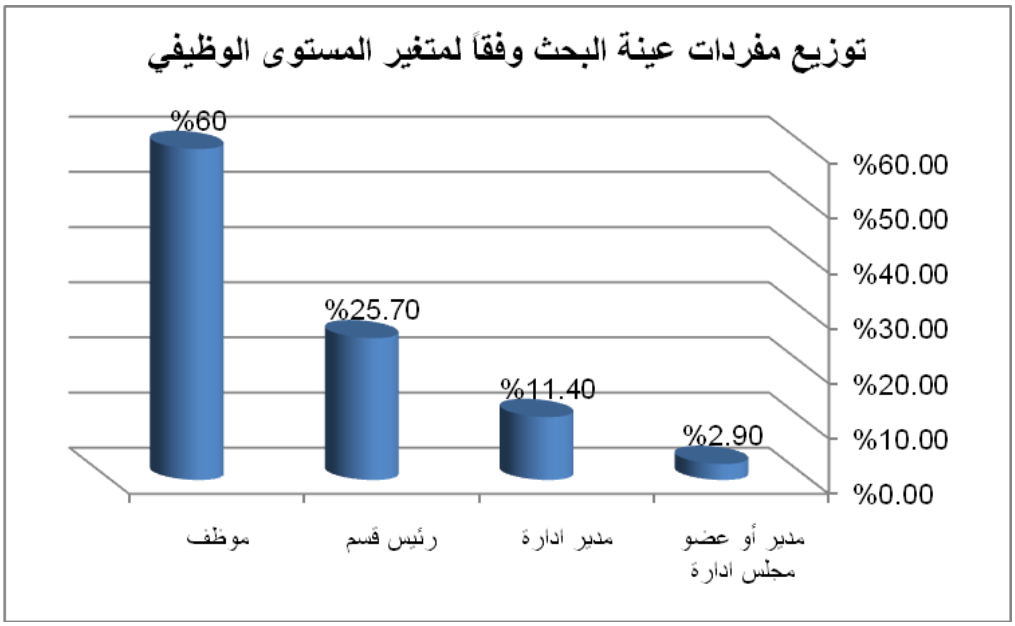

الشكل رقم (4): يبين التمثيل البياني لمفردات العينة حسب المستوى الوظيفي.

توزيع أفراد العينة حسب الدخل الشهري:

الشكل رقم (5) يوضح أن 51.4% من أفراد عينة الدراسة تراوحت دخولهم الشهرية من 901 د.ل الي 1200د.ل.

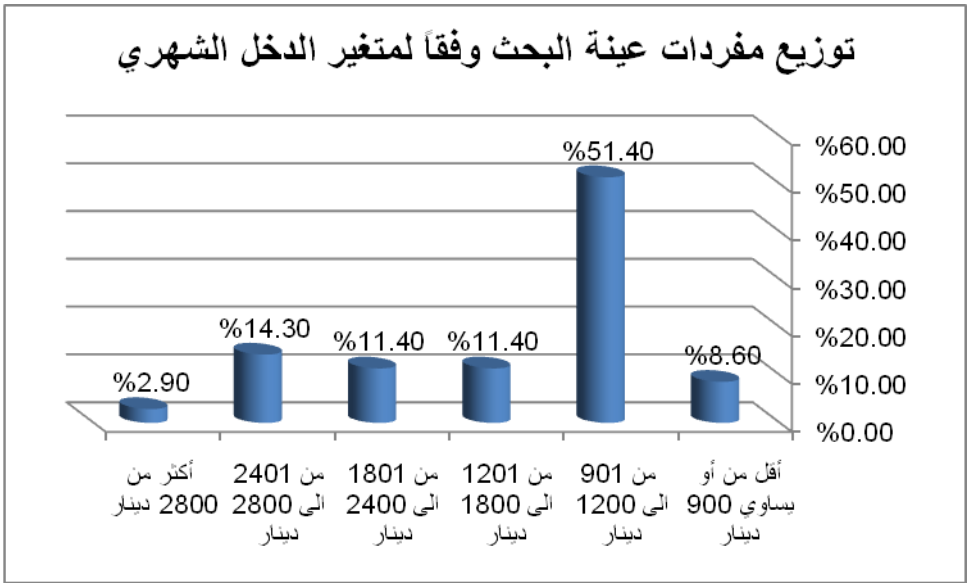

الشكل رقم (5) يبين التمثيل البياني لمفردات العينة حسب الدخل الشهري.

ثانياً: اختبار البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة

أخضعت البيانات المفرغة من الاستمارات المسترجعة لعددً من الاختبارات الإحصائية، بغيت إجراء التحليل الإحصائي الشامل واللازم لجميع متغيرات الدراسة، وفقًا لإجابات أفراد عينة البحث على الفقرات الواردة في الاستبيان، وكان من بينها احتسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغيرات الدراسة، مع مراعاة التدرج في المقاييس المستخدمة في الدراسة، واستنادًا إلى ذلك فإن قيم المتوسطات الحسابية التي أظهرتها نتائج التحليل للدراسة اعتمدت على المعيار التالي لتفسير البيانات:

جدول رقم (4) معيار متوسط إجابات المبحوثين.

المتوسط الحسابي	اتجاه الرأي
1.00 – 1.80'	أعترض بشدة
1.80 – 2.60'	لا أوافق
2.60 – 3.40'	محايد
3.40 – 4.20'	موافق
4.20 – 5.00	موافق بقوة

ما هي تصورات المبحوثين من موظفي مصرف شمال أفريقيا الرئيسي حول خدمات الصيرفة الإسلامية وأبعادها

للإجابة عن السؤال وفقاً لإجابات أفراد عينة الدراسة استخرجت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتصورات أراء الموظفين لمتغيرات الدراسة التي اشتملت عليها استمارة الاستبيان، والجدول (5) يظهر ذلك.

جدول رقم (5) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتصورات أفراد العينة لأبعاد خدمات الصيرفة الإسلامية

ت	العامل المستقل	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الممارسة
1	أولوية التفضيل المصرفي	3.15	0.529	متوسطة
2	المرابحة	3.19	0.781	متوسطة
3	المشاركة المنتهية بالتمليك	3.10	0.746	متوسطة

4	المضاربة	3.15	0.685	متوسطة
	الإجازة المنتهية بالتمليك	3.28	0.758	متوسطة
5	أبعاد خدمات الصيرفة الإسلامية	3.17	0.480	متوسطة

يبين الجدول رقم (5) المتوسطات الحسابية لآراء أفراد عينة الدراسة حول أبعاد خدمات الصيرفة الإسلامية (أولوية التفضيل المصرفي، المرابحة، المشاركة المنتهية بالتمليك، المضاربة، الإجازة المنتهية بالتمليك) ، جاءت بدرجة متوسطة ، وقد بلغ المتوسط الحسابي الكلي لأبعاد الصيرفة الإسلامية (3.17) وانحراف معياري (0.480)، وجاء في المرتبة الأولى بعد الإجازة المنتهية بالتمليك بمتوسط (3. 28) بدرجة متوسطة من التطبيق، يلي ذلك بعد المرابحة بمتوسط حسابي بلغ (3.19) بدرجة متوسطة من التطبيق، أما المرتبة الثالثة فكانت لبعد المضاربة بمتوسط حسابي بلغ (3.15) وانحراف معياري (0.685) بدرجة متوسطة من التطبيق، بينما جاء في المرتبة الأخيرة من حيث التطبيق بعد المشاركة المنتهية بالتمليك بمتوسط حسابي بلغ (3.10) وانحراف معياري (0.746) بدرجة متوسطة من التطبيق.

وتفسر هذه النتيجة أن إدارة مصرف شمال أفريقيا الرئيسي وفقاً لتصورات المبحوثين وأرائهم تطبق أبعاد خدمات الصيرفة الإسلامية بدرجة متوسطة على جميع أبعاد الصيرفة الإسلامية.

ثالثاً: اختبار فرضيات البحث:

حيث أن هذه الدراسة قد اعتمدت على عدد من الفرضيات منها فرضية رئيسية وأربع فرضيات فرعية ، عليه فقد تم إجراء مجموعة من الاختبارات لإثبات أو نفي صحة هذه الفرضيات، وقد اختبرت الدراسة الفرضيات الفرعية أولاً ومن ثم اختبار الفرضية الرئيسية للتأكد فيما إذا كان هناك تأثير للمتغير المستقل (لخدمات الصيرفة الإسلامية) وأبعاده المتمثلة في (المرابحة، المشاركة المنتهية بالتمليك، المضاربة، الإجازة المنتهية بالتمليك) على المتغير التابع المتمثل في (أولوية التفضيل المصرفي) بمصرف شمال أفريقيا الرئيسي ، وقد تم اختبار الفرضيات اعتماداً على اختبار تحليل الانحدار الخطي Linear Regression ، وقبل تطبيق اختبار تحليل الانحدار لاختبار فرضيات الدراسة، قام الباحث بإجراء بعض الاختبارات بهدف ضمان ملائمة البيانات لمتطلبات تحليل الانحدار وذلك على النحو التالي:

وللتأكد من وجود ارتباط عالي بين المتغيرات المستقلة للدراسة من عدمه "Multi-Collinearity" قام الباحث بإيجاد معامل التباين "Variance Inflation Factor – VIF" واختبار التباين المسموح به "Telerance" لكل متغير من المتغيرات المستقلة، ومن المعتمد إحصائيا أنه إذا كانت نتيجة معامل تضخم التباين (VIF) للمتغير تتجاوز (10) وكانت قيمة التباين المسموح به أقل من (0.05)، فإن النتيجة تثبت وجود ارتباط عالٍ بين المتغير المدروس مع متغيرات مستقلة أخرى، وهو ما يدل على وجود مشكلة الارتباط الذاتي في تحليل الانحدار، وقد تم الاعتماد على هذه القاعدة لاختبار الارتباط الخطي المتعدد "Multicollinearaity" ومدى وجوده بين المتغيرات المستقلة للدراسة.

ويبين الجدول (6) الذي يظهر قيمة معامل التضخم للتباين (VIF) والتباين المسموح به "Tolerance" لكل متغير من المتغيرات المستقلة للدراسة، فقد جاءت قيمة معامل التضخم لجميع المتغيرات بأقل من (10) وتراوحت ما بين (1.263–2.219) كما كانت قيمة التباين المسموح به "Tolerance " لجميع المتغيرات أكبر من (0.05) وسجلت ما بين (0.451–0.792) وهو ما يعني عدم وجود مشكلة حقيقية تتعلق بوجود ارتباط ذاتي عالٍ بين المتغيرات المستقلة.

جدول رقم (6): نتائج اختبار معامل تضخم التباين والتباين المسموح به ومعامل الالتواء.

المتغيرات	التباين المسموح به Tolerance	معامل تضخم التباين (VIF)	معامل الالتواء Skewness
المرابحة	0.792	1.263	0.574
المشاركة المنتهية بالتمليك	0.451	2.219	-0.388
المضاربة	0.676	1.479	-0.276
الإجازة المنتهية بالتمليك	0.748	1.337	-0.020

وبهدف التأكد من التوزيع الطبيعي للبيانات Normal Distribution فقد لجأت الدراسة إلى احتساب قيمة معامل الالتواء للمتغيرات الخاضعة للدراسة والتحليل، وكما هو ظاهر في الجدول (6) فإن نتيجة الاختبار لجميع المتغيرات أظهرت أن قيم معامل الالتواء جاءت أقل من (1) وذلك يعني أن بيانات الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي، ما يدل على عدم وجود مشكلة حقيقية تتعلق باختبار التوزيع الطبيعي. وزيادة في التأكيد من أن بيانات الدراسة تتوزع توزيعاً طبيعياً قام الباحث بإجراء اختبار Kolmogorove-Smirnov والذي جاءت نتائجه كما هي موضحه في الجدول (7):

جدول رقم (7) نتائج اختبار Kolmogorove-Smirnov

المتغيرات	درجات الحرية df	مستوى المعنوية المحسوب P-value
جميع المتغيرات	35	0.200

نلاحظ من الجدول السابق أن قيمة مستوى المعنوية المحسوبة P-value كانت (0.200) وهي أكبر من مستوى المعنوية المعتمد في البحث (0.05)، وبالتالي يتم قبول فرضية العدم القائلة بأن هذه البيانات تتبع التوزيع الطبيعي.

اختبار الفرضية الرئيسية:

هناك علاقة بين أولوية التفضيل المصرفي وخدمات الصيرفة الإسلامية بالمصرف (توجد علاقة ارتباطيه متعددة ما بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع).

الفرضية الصفرية: لا توجد علاقة بين أولوية التفضيل المصرفي وخدمات الصيرفة الإسلامية بالمصرف (معامل الارتباط R=صفر).

الفرضية البديلة: توجد علاقة بين أولوية التفضيل المصرفي وخدمات الصيرفة الإسلامية بالمصرف (معامل الارتباط R≠صفر).

عند إيجاد معامل الارتباط بين أولوية التفضيل المصرفي وخدمات الصيرفة الإسلامية كانت النتائج على النحو التالي:

جدول رقم (8): نتائج معاملات الارتباط بين أولوية التفضيل المصرفي وخدمات الصيرفة الإسلامية.

	المتغيرات	أولوية التفضيل المصرفي	مستوى المعنوية
الأبعاد	المرابحة	0.28	0.10
	المشاركة المنتهية بالتمليك	0.56	0.00
	المضاربة	0.43	0.04
	الإجازة المنتهية بالتمليك	0.30	0.08
	خدمات الصيرفة الإسلامية	0.53	0.001

يوضح الجدول (8) أن هناك علاقة ارتباطيه طردية متوسطة بين خدمات الصيرفة الإسلامية (المتغير المستقل) وأولوية التفضيل المصرفي(المتغير التابع) حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.53).

وكانت أكثر أبعاد خدمات الصيرفة الإسلامية ارتباطاً بأولوية التفضيل المصرفي المشاركة المنتهية بالتمليك ثم المضاربة تليها الإجازة المنتهية بالتمليك وأخيراً المرابحة.

أيضاً يتبين من نتائج الجدول رقم (8) أن أولوية التفضيل المصرفي له علاقة ارتباطيه طردية ضعيفة بالمرابحة حيث بلغت قيمة معامل الارتباط 0.28.

كما أن أولوية التفضيل المصرفي له علاقة ارتباطيه طردية متوسطة بالمشاركة المنتهية بالتمليك حيث بلغت قيمة معامل الارتباط 0.56.

وكذلك علاقة الارتباط بين المتغير المستقل المضاربة بين أولوية التفضيل المصرفي، والمضاربة جاءت طردية من الدرجة المتوسطة، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط 0.43، كما أن النتائج الظاهرة بالجدول رقم (8) تشير الي أن المتغير التابع أولوية التفضيل المصرفي له علاقة ارتباطيه طردية ضعيفة بالإجازة المنتهية بالتمليك حيث سجل معامل الارتباط القيمة 0.30.

ومما سبق يتضح أن هناك علاقة طردية متوسطة القوة بين أولوية التفضيل المصرفي وخدمات الصيرفة الإسلامية.

الفرضية الفرعية الأولى

هناك علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين أولوية التفضيل المصرفي والمرابحة.

ويمكن إعادة صياغة هذه الفرضية كالتالي:

الفرضية الصفرية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمرابحة في أولوية التفضيل المصرفي.

الفرضية البديلة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمرابحة في أولوية التفضيل المصرفي.

عند إجراء اختبار تحليل الانحدار الخطي البسيط كانت النتائج على النحو التالي:

جدول رقم (9): نتائج تحليل التباين للانحدار للتأكد من صلاحية النموذج لاختبار الفرضية الفرعية الأولى

المصدر	درجات الحرية	معامل التحديد R^2	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	مستوى دلالة F
الانحدار	1	0.08	0.763	0.763	2.878	0.099
الخطأ	33		8.745	0.265		
الكلي	34		9.508			

يوضح الجدول (9) عدم صلاحية النموذج لاختبار الفرضية الفرعية الأولى للدراسة وذلك نظراً لأن مستوى الدلالة المحسوبة كان (0.099) وهو أكبر من مستوى الدلالة المقبول في الدراسة (0.05)، ومن خلال قيمة معامل التحديد فإن تطبيق نظام المرابحة بالمصرف يفسر فقط (8%) من التباين في متغير (أولوية التفضيل المصرفي).

جدول رقم (10): نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لاختبار أثر تطبيق المرابحة الإسلامية في فاعلية أولوية التفضيل المصرفي.

العوامل المستقلة	B	الخطأ المعياري	Beta	قيمة t المحسوبة	مستوى دلالة α
المرابحة	0.192	0.113	0.283	1.696	0.099

يتضح من نتائج الاختبارات الإحصائية الظاهرة في الجدول (10)، وكذلك قيمة اختبار (t) أن المتغير المستقل (المرابحة) ليس له تأثير في المتغير التابع (أولوية التفضيل المصرفي)، حيث بلغت قيمة (t) المحسوبة (1.696)، وهي قيمة غير معنوية عند مستوى دلالة (α=0.05)، وهدا يقتضي ما يلي:

قبول الفرضية الصفرية والتي تنص على أنه: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمرابحة في أولوية التفضيل المصرفي، وهذا يعني أنه يمكن القول أن **العلاقة بين المرابحة و أولوية التفضيل المصرفي علاقة ضعيفة وهي غير دالة إحصائياً.**

الفرضية الفرعية الثانية:

هناك علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين أولوية التفضيل المصرفي والمشاركة المنتهية بالتمليك.

ويمكن إعادة صياغة هذه الفرضية كالتالي:

الفرضية الصفرية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمشاركة **المنتهية بالتمليك** في أولوية التفضيل المصرفي.

الفرضية البديلة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمشاركة **المنتهية بالتمليك** في أولوية التفضيل المصرفي.

هدا وقد وجاءت نتائج اختبار تحليل الانحدار الخطي البسيط على النحو التالي:

جدول رقم (11): نتائج تحليل التباين للانحدار للتأكد من صلاحية النموذج لاختبار الفرضية الفرعية الثانية

المصدر	درجات الحرية	معامل التحديد R^2	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	مستوى دلالة F
الانحدار	1	0.31	2.985	2.985	15.104	0.00
الخطأ	33		6.523	0.198		
الكلي	34		9.508			

يوضح الجدول (11) صلاحية نموذج اختبار الفرضية الفرعية الثانية للبحث وذلك نظراً لأن مستوى الدلالة المحسوبة كان (0.00) وهو أصغر من مستوى الدلالة المعتمد في البحث (0.05)، ومن خلال قيمة معامل التحديد فإن المشاركة **المنتهية بالتمليك** تفسر (31%) من التباين في متغير (أولوية التفضيل المصرفي) .

جدول رقم (12): نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لاختبار أثر المشاركة المنتهية بالتمليك في فاعلية أولوية التفضيل المصرفي.

العوامل المستقلة	B	الخطأ المعياري	Beta	قيمة t المحسوبة	مستوى دلالة α
المشاركة المنتهية بالتمليك	0.397	0.102	0.560	3.886	0.00

يتضح من خلال نتائج الاختبارات الإحصائية الواردة في الجدول (12)، أن قيمة اختبار (t) للمتغير المستقل (المشاركة **المنتهية بالتمليك**) له تأثير في المتغير التابع (أولوية التفضيل المصرفي)، حيث سجلت قيمة (t) المحسوبة (3.886)، وهي قيمة معنوية عند مستوى دلالة (α=0.05)، وهو ما يعني:

رفض الفرضية الصفرية والتي تنص على أنه: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمشاركة المنتهية بالتمليك في أولوية التفضيل المصرفي وقبول الفرضية البديلة يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمشاركة المنتهية بالتمليك في أولوية التفضيل المصرفي.

وهذا يعني أنه يمكن القول إن العلاقة بين المشاركة المنتهية بالتمليك وأولوية التفضيل المصرفي علاقة طردية متوسطة وهي دالة إحصائياً.

الفرضية الفرعية الثالثة:

هناك علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين أولوية التفضيل المصرفي والمضاربة.

ويمكن إعادة صياغة هذه الفرضية كالتالي:

الفرضية الصفرية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية **للمضاربة** في أولوية التفضيل المصرفي.

الفرضية البديلة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية **للمضاربة** في أولوية التفضيل المصرفي.

عند إجراء اختبار تحليل الانحدار الخطي البسيط كانت النتائج على النحو التالي:

جدول رقم (13): نتائج تحليل التباين للانحدار للتأكد من صلاحية النموذج لاختبار الفرضية الفرعية الثالثة.

المصدر	درجات الحرية	معامل التحديد R^2	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	مستوى دلالة F
الانحدار	1	0.11	1.054	1.054	4.116	0.050
الخطأ	33		8.454	0.256		
الكلي	34		9.508			

يتضح من خلال نتائج الاختبارات الإحصائية كما هي مبينة بالجدول (13) صلاحية نموذج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة للدراسة اعتمادا على مستوى الدلالة المحسوبة الذي كان عند مستوى (0.05)، وهو ضمن مستوى الدلالة المعتمد في الدراسة (0.05)، ومن خلال قيمة معامل التحديد فإن المضاربة تفسر (11%) من التباين في متغير (أولوية التفضيل المصرفي).

جدول رقم (14): نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لاختبار أثر المضاربة في فاعلية أولوية التفضيل المصرفي.

العوامل المستقلة	B	الخطأ المعياري	Beta	قيمة t المحسوبة	مستوى دلالة α
المضاربة	0.257	0.127	0.333	2.029	0.05

وبالنظر الي نتائج الاختبارات الإحصائية المبينة في الجدول (14)، وحيث أن قيمة اختبار (t) للمتغير المستقل (المضاربة) بلغت قيمة (t) المحسوبة (2.029)، وهو ما يفسر بوجود تأثير لهدا المتغير المستقل في المتغير التابع (أولوية التفضيل المصرفي)، وهي قيمة معنوية عند مستوى دلالة (α=0.05) أي عند المستوى المعتمد في الدراسة، وبذلك يمكن:

رفض الفرضية الصفرية والتي تنص على أنه: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمضاربة في أولوية التفضيل المصرفي وقبول الفرضية البديلة يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمضاربة في أولوية التفضيل المصرفي.

وهذا يعني أنه يمكن القول إن العلاقة بين المضاربة **وأولوية التفضيل المصرفي علاقة طردية متوسطة وهي دالة إحصائيا.**

الفرضية الفرعية الرابعة:

هناك علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين أولوية التفضيل المصرفي والإجارة المنتهية بالتمليك.

ويمكن إعادة صياغة هذه الفرضية كالتالي:

الفرضية الصفرية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية **للإجارة المنتهية بالتمليك** في أولوية التفضيل المصرفي.

الفرضية البديلة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية **للإجارة المنتهية بالتمليك** في أولوية التفضيل المصرفي.

عند إجراء اختبار تحليل الانحدار الخطي البسيط كانت النتائج على النحو التالي:

جدول رقم (15): نتائج تحليل التباين للانحدار للتأكد من صلاحية النموذج لاختبار الفرضية الفرعية الرابعة.

المصدر	درجات الحرية	معامل التحديد R^2	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	مستوى دلالة F
الانحدار	1	0.09	0.881	0.881	3.370	0.075
الخطأ	33		8.627	0.261		
الكلي	34		9.508			

كما تظهر نتائج الاختبارات الإحصائية في الجدول (15) عدم صلاحية نموذج اختبار الفرضية الفرعية الرابعة للدراسة، نظراً لأن مستوى الدلالة المحسوبة جاء عند قيمة (0.075) أي أنه أكبر من مستوى الدلالة المعتمد للدراسة والمحدد بمستوى (0.05)، ومن خلال قيمة معامل التحديد فإن تطبيق **الإجارة المنتهية بالتمليك** يفسر فقط (9%) من التباين في متغير (أولوية التفضيل المصرفي).

جدول رقم (16): نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لاختبار أثر الإجارة المنتهية بالتمليك على أولوية التفضيل المصرفي.

العوامل المستقلة	B	الخطأ المعياري	Beta	قيمة t المحسوبة	مستوى دلالة α
الإجارة المنتهية بالتمليك	0.212	0.116	0.304	1.836	0.075

أما عن نتائج الاختبارات الإحصائية الواردة في الجدول (16)، ومن خلال قيمة اختبار (t) فإن المتغير المستقل (الإجارة المنتهية بالتمليك)، ليس له تأثير في المتغير التابع (أولوية التفضيل المصرفي)، حيث بلغت قيمة (t) المحسوبة (1.836)، وهي قيمة غير معنوية عند مستوى دلالة (α=0.05)، وبذلك يمكن:

قبول الفرضية الصفرية والتي تنص على أنه: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإجازة المنتهية بالتمليك على أولوية التفضيل المصرفي.

وهذا يعني أنه يمكن القول إن **العلاقة بين** الإجارة المنتهية بالتمليك **و أولوية التفضيل المصرفي علاقة ضعيفة وهي غير دالة إحصائياً.**

4- النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج:

- جاءت نتائج الدراسة لتؤكد على وجود تأثير متفاوت لحزمة خدمات الصيرفة الإسلامية في أولوية التفضيل المصرفي، فقد أظهرت النتائج وجود علاقة ارتباط طردية متوسطة معنوية بين خدمات الصيرفة الإسلامية وأولوية التفضيل المصرفي لدى متخذ القرار حيث بلغت قيمة معامل الارتباط 0.53.
- أن فقط 0.08 من التغير الحاصل في أولوية التفضيل المصرفي يفسره التغير الحاصل في تطبيق المرابحة الإسلامية.
- تبين من نتائج الدراسة أن 0.31 من التغير الحاصل في أولوية التفضيل المصرفي يفسره التغير الحاصل في المشاركة **المنتهية بالتمليك**، وأن 0.11 من التغير الحاصل في أولوية التفضيل المصرفي يفسره التغير الحاصل في المضاربة وهدا يظهر أن هناك ميل لدى متخذ القرار المصرفي بتنويع الخدمات المصرفية الإسلامية.
- أظهرت نتائج التحليل الإحصائي للدراسة وجود آثر ذو دلالة إحصائية لأبعاد خدمات الصيرفة الإسلامية بمجملها في أولوية التفضيل المصرفي، وهو ما ينسجم مع الفكرة العامة التي انطلقت منها الدراسة والتي كان مفادها وجود مجموعة من الأبعاد التي تميز صيغة أو أكثر من صيغ

الخدمات المصرفية في ذهنية متخذ القرار المصرفي، ما يرجح نسبة تبنيها بشكل أكبر ضمن إدارة الموارد المالية للمصرف.

- كذلك أظهرت النتائج أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية لتطبيق المشاركة المنتهية بالتمليك في أولوية التفضيل المصرفي لدى متخذ القرار وواضع السياسات المصرفية بالمصرف، ما يبشر بتقديم توليفة متنوعة من الخدمات المصرفية الإسلامية تلبي تطلعات السوق المصرفي في ليبيا لتلبية احتياجات العملاء.
- كما أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية لتطبيق المضاربة على فاعلية أولوية التفضيل المصرفي، وهو ما يتيح فرصة إدارة وتوظيف الأموال وفقاً لصيغة المضاربة.

ثانياً: التوصيات:

- توصي الدراسة الإدارة العليا بمصرف شمال أفريقيا الرئيسي بضرورة التركيز على صيغة المشاركة المنتهية بالتمليك استنادا الي مستوى تأثيرها في أولوية التفضيل المصرفي، وتشجيع صغار ومتوسطي المستثمرين من أصحاب المشروعات الاستثمارية الواعدة في بيئة الاستثمار المحلية للدخول في مشاركات استثمارية تنتهي بالتملك التام لها بما يخدم مصلحة الطرفين في التوظيف الأمثل للموارد.
- كذلك توصي الدراسة الإدارة العليا بمصرف شمال أفريقيا بأن تولي خدمة المضاربة المزيد من الاهتمام بما يحقق التنوع المطلوب وتحفيز أصحاب الودائع للولوج بمواردهم المالية في عالم الاستثمار والتمويل لتعظيم العوائد ودعم عجلة التنمية الاقتصادية.
- كما توصي الدراسة بإجراء المزيد من الدراسات البحثية وتنظيم العديد من المؤتمرات والندوات العلمية لتسليط الضوء على العوامل والأسباب الكامنة وراء اختلال ميزان التنويع النسبي فيما بين خدمات الصيرفة الإسلامية ورجوح كفة خدمة المرابحة على حساب باقي الخيارات والخدمات المصرفية، ما يفقد المصارف الإسلامية المرونة في تقديم خدماتها المصرفية.

المصادر والمراجع

أولاً: الكتب

1. الوادي، محمد حسين، وآخرون، النقود والمصارف، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، 2010.

ثانياً: الرسائل العلمية

1. نعيرات، أحمد قاسم، المصارف الإسلامية في فلسطين ومدى التزامها بمعايير المرابحة الشرعية " البنك الإسلامي الفلسطيني والبنك الإسلامي العربي نموذجاً "، كلية الدراسات العليا جامعة النجاح الوطنية، عزة – فلسطين، 2015.
2. العطيات، يزن خلف الله، تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، دراسة لمدى إمكانية التطبيق بالأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان – الأردن، 2007م.
3. الحمروني، ناصر، مستقبل الدعوة الي أسلمت النظام المصرفي بليبيا " دراسة ميدانية على مصرف الجمهورية فرع طبرق، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مولانا ملك إبراهيم الحكومية بمالانج ، اندونيسيا،2013.
4. خيره، منصور، تقييم صيغ التمويل في البنوك الإسلامية: مصرف البركه الإسلامي دراسة حالة، رسالة ماجستير غير منشوره، جامعة أبن خلدون، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، الجزائر، 2018.

ثالثاً: الدورات والمجلات والمنشورات

1. الحجاجي، أيمن و الزغداني، فتحي، الإشكاليات التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي "دراسة حالة تطبيقية عن مصرف الجمهورية"، مجلة الجامعة الأسمرية. العدد 30، ديسمبر، 2017.

2. الجبيري، عطية وكريم، سالم، أهم العوامل المؤثرة على نجاح الصيرفة الإسلامية في ليبيا، مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسة، جامعة طرابلس، العدد الثاني عشر، الإصدار الثاني، طرابلس – ليبيا، الخريف، 2013م.
3. الصقع، مجمد والتائب، عادل، معوقات تطبيق الصيرفة الإسلامية في المصارف التجارية الليبية من وجهة نظر موظفي المصارف، مجلة الجامعة الأسمرية، العدد 28، يونيو، 2017.
4. الجريدان، نايف، "تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية دراسة تنظيرية تطبيقية "، مجلة الشريعة والقانون، الدراسات الإسلامية، جامعة نجران، العدد23 ، السعودية،.2014
5. ابراهيم، امال، دور البنوك الإسلامية في تمويل رأس المال المغامر في مصر، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، الشارقة – الإمارات العربية المتحدة، المجلد 18، العدد 2، ديسمبر 2021.